



بيان السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد

٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

بحسب تقديرات مجموعة العشرين، يتطلّب دعم النمو والتنمية في العالم استثماراً في البنية التحتية بقيمة ٩٠ تريليون دولار أمريكي ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠. ولا ينبغي التغافل عن آثار الفساد المدمّرة لأجل حماية هذا الاستثمار، بل يتعيّن على القطاع العام والخاص المساهمة بشكل جاد وبكل عزيمة في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد.

فالفساد يشكّل تهديداً مباشراً على الاستثمار في البنية التحتية. وهو لا يميّز ما بين الدول الغنية والفقيرة، بل ويظالمها على حدّ سواء؛ ولكنّ من يعاني الأمرين هم المستضعفون والضعفاء. وإن لم نكتف للنجاح في القضاء على الفساد، فإننا نخاطر بالتعرّض لتباطؤ النمو الاقتصادي وانحسار الازدهار، إذ يفضي الفساد إلى تآكل المصداقية والثقة التي لا غنى عنها في سيادة القانون وأنظمة العدالة الجنائية كما أنّه يهدر الموارد القيّمة.

إنّ الهدف السادس عشر من أهداف جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشأن وجود المجتمعات السلمية والشاملة للجميع يسعى لتقليل الفساد والرشوة بشكل جوهري. وقد استحدث مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نهجاً شاملاً يشمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وآلية استعراض الأقران المتطورة الخاصة بها، تحقيقاً لهذا الغرض.

وبفضل جدول أعمال عام ٢٠٣٠، يتم التسليم بشكل أكبر الآن بأن جرائم كالفساد لم تعد تحوم حول أنشطة التنمية المستدامة في العالم، حيث أنّ جهود مكافحة الجريمة والفساد هي الآن في صدارة أعماله.

وعلى الصعيد المحلي، يعمل المكتب مع الدول لتقديم المشورة التقنية إليها بشأن تحديث التشريعات وهو أمر لا يقدر بثمن، والمساعدة في بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون والملاحقات القضائية الناجعة. غير أنّ التغيير لا يمكن أن يحدث من دون المشاركة الفعّالة للقطاع الخاص في خلق ثقافة عدم التسامح مع الفساد إطلاقاً، ولا سيّما في سلاسل الإمداد. وينبغي للسياسات العامة أن تشجّع المنافسة في القطاع الخاص، وأن تكون رسوم الخدمات معقولة وميسورة التكلفة.

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، أدعو جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني للانضمام إلى حملة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "الفساد: عائق أمام أهداف التنمية المستدامة". فلا بدّ من أن نضع حدّاً للفساد الآن.